الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/398
22 August 1984
ARABIC
ORIGINAL :ENGLISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تدابير فورية لصالح البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	ـ مقدمة	١ ـ ٧	٣
ثانيا	ـ الأغذية والزراعة ، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتقديم المعونة الغذائية المطلوبة للبلدان الافريقية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية تأثرا خطيرا وتعاني من نقص الأغذية	٨ ـ ١٥	٥
ثالثا	ـ النقد والتمويل ، نقل الموارد بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف	١٦ ـ ٣١	٨
	ألف ـ المساعدة الانمائية الرسمية	١٨ ـ ٢٠	٨
	باء ـ التدفقات غير التساهلية من المؤسسات المتعددة الأطراف	٢١ ـ ٢٢	٩

* A/39/150.

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - مشكلة الديون	٢٣-٢٨	١١
دال - توزيع حقوق السحب الخاصة ، وغيره من الاجراءات في ميدان النقد الدولي	٢٩-٣١	١٢
رابعا - التجارة والمواد الخام ، بما في ذلك حرية وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق والعمل العاجل في مجال السلع الأساسية	٣٢-٤٣	١٥
خامسا - تنمية موارد الطاقة بالبلدان النامية	٤٤-٤٧	١٩
سادسا - تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا	٤٨-٥١	٢٠

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

تدابير فورية لصالح البلدان النامية

١ - تخرج البلدان النامية من الانتكاسة الاقتصادية العالمية الأخيرة وهي في حالة مزعزعة. فبينما يتعزز النمو الاقتصادي تدريجيا في البلدان المتقدمة النمو، تمتد دفعات النمو على نحو غير منتظم الى البلدان النامية. ويرجع هذا بدرجة كبيرة الى أن أغلبية البلدان النامية ما زالت تعمل في ظل قيود خارجية شديدة ليس من المرجح أن تتلاشى مع اكتمال الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو. وقد اضطرت هذه القيود الخارجية البلدان النامية الى أن تقلل من الواردات عن طريق الحد من الطلب الكلي وبطرق اخرى مباشرة بدرجة أكبر (١).

٢ - ومع أن الاحتمالات الأطول أجلا ما زالت غير مؤكدة، من المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو قويا نسبيا على مدى الفترة التالية التي تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا. ومع ذلك، فان هناك كوكبة من العوامل المعاكسة لاعادة تنشيط النمو على نحو مرضي في معظم بلدان العالم النامي. فتدفقات رأس المال الخاص، التي انخفضت انخفاضا شديدا عندما اندلعت أزمة الديون في منتصف عام ١٩٨٢، ليس من المتوقع لبعض الوقت أن تستعيد مستوياتها السابقة. ومن الثابت أن الزيادات في حصائل الصادرات غير كافية لتوفير ما يكفي لخدمة الديون الأجنبية ولاحداث زيادات كبيرة في الواردات الانمائية. ورغم أن معدلات التبادل التجاري للبلدان المستوردة للطاقة قد تحسنت منذ عام ١٩٨٢، فان الانتعاش في أسعار السلع الأساسية ظل ضئيلا حتى الآن، ولا سيما بالمقارنة بالهبوط الحاد الذي حدث في تلك الأسعار من قبل. وليس من المرجح أن تحدث زيادات كبيرة في الأسعار. وفيما يتعلق بالبلدان المصدّرة للطاقة، يبدو أن الـ ١٨ شهرا القادمة تنطوي على المزيد من التدهور في معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان. وقد لا يحدث توسع في حجم صادرات البلدان النامية بمعدل سريع يكفي للمساعدة على التخفيف بدرجة كبيرة من ضغوط موازين المدفوعات، بحيث يعكس بذلك عدم انتظام الانتعاش، وخصوصا ضعف النشاط الاقتصادي في جزء كبير من اوروبا. ومما يؤدي الى تعقيد الامور بالنسبة للبلدان النامية التي عليها ديون خارجية كبيرة أن أسعار الفائدة قد بدأت في التزايد مرة ثانية عن مستوياتها المرتفعة أصلا.

٣ - وكما نوقش في " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٤ "، فان الاحتمالات بالنسبة للبلدان النامية الواقعة في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مثار قلق خاص(٢). فالجفاف الشديد الذي يؤثر على معظم هذه البلدان لا يسبب لها قسطا كبيرا من المعاناة البشرية فحسب ولكنه يستلزم منها أيضا أن تخصص قدرا كبيرا متزايدا من دخلها الضئيل من العملات الأجنبية لاستيراد الأغذية.

Digitized by UNOG Library

٤ - والبيئة الدولية الراهنة بيئة ليس من المرجح ، في غياب اجراء حاسم من المجتمع الدولي ، أن يتحقق في ظلها أهداف النمو الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بصيغتها الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠. ولا شك في أن جزءا من التباين بين ما هو مأمول في الاستراتيجية الانمائية الدولية وبين النتائج الهزيلة التي تحققت حتى الآن يرجع الى البيئة الدولية غير المؤاتية التي تعين على البلدان النامية مواجهتها في الثمانينات. ولكن أداء البلدان النامية غير المرضي قد ارتبط أيضا بكون السياسات الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ظلت غير مطبّقة الى حد كبير .

٥ - وقد دعا قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٠٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الى وضع برنامج للتدابير الفورية لصالح البلدان النامية . وتجرى بالفعل مناقشة معظم التدابير المقدمة في هذا التقرير، الذى أعد استجابة لذلك القرار، داخل منظومة الامم المتحدة (٣) . وينبغي أن ينظر اليها بوصفها مجموعة من الاجراءات المطلوبة بصفة فورية لاعادة تنشيط النمو الاقتصادى في البلدان النامية في ظل الظروف الراهنة ، وخطوة أولى نحو تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية بطريقة أكثر فعالية .

٦ - وقد حددت الجمعية العامة خمسة مجالات يلزم فيها احراز تقدم بصورة ملحة ، وهي :

(أ) الأغذية والزراعة، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتقديم المعونة الغذائية المطلوبة للبلدان الافريقية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية تأثرا خطيرا وتعاني من نقص الأغذية ؛

(ب) النقد والتمويل ونقل الموارد بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف ؛

(ج) التجارة والمواد الخام، بما في ذلك وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق والاجراءات المناسبة العاجلة في مجال السلع الأساسية ؛

(د) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

(هـ) تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ؛ الذى اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذى عقد في باريس في الفترة من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (٤) .

٧ - ومنذ اتخاذ القرار ٣٨/٢٠٠ اتخذت بعض التدابير ولكنها كانت قليلة العدد وغير كافية لمواجهة خطورة الحالة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه أصبح عمق الأزمة أمرا يعترف به على نطاق واسع في معظم المحافل الدولية. وهناك ادراك متزايد لحقيقة أنه ، في غياب اجراء وطني ودولي حاسم، قد يستمر تعرّض عدد كبير من البلدان النامية طيلة معظم الفترة المتبقية من العقد للكساد الاقتصادى ، بل وللتدني اقتصاديا في بعض الحالات .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الاغذية والزراعة ، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتقديم المعونة الغذائية المطلوبة للبلدان الافريقية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية تأثرا خطيرا وتعاني من نقص الأغذية

٨ - ما زالت الحالة الاقتصادية الحرجة التي يواجهها الكثير من البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى مصدر قلق كبير لمنظومة الأمم المتحدة ككل . وتهدف المبادرة التي يتابعها الأمين العام في هذا الشأن الى زيادة حساسية المجتمع الدولي لخطورة الحالة ، وتحسين فعالية الجهود الدولية من خلال اجراء منسق ، وتعبئة موارد اضافية تكون أكثر تساهلا .

٩ - وبينما تؤثر الازمة الاقتصادية والاجتماعية على جميع مجالات النشاط الوطني ، فان الاغذية ما زالت هي أكثر مجالات الاهتمام الحاحا . ومنذ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، قامت فرقة عمل خاصة للطوارئ ، تعمل برعاية مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي ، باستعراض ورصد حالة الاغذية في القارة ، ولا سيما التطورات التي حدثت في ٢٤ بلدا افريقيا هي البلدان التي حددتها أولا فرقة العمل .

١٠ - وقد استجاب حتى الآن للنداءات المتعلقة بتقديم معونة طارئة من الحبوب الغذائية لهذه البلدان ، وهي نداءات بدأت منظمة الاغذية والزراعة في توجيهها في أيار/مايو ١٩٨٣ ، ٣٤ بلدا ومنظمة ، من بينها برنامج الأغذية العالمي الذي خصص للبلدان الافريقية المنكوبة بالجفاف ما يقرب من نصف مجموع مساعدات الطوارئ التي قدمها خلال عام ١٩٨٣ . ونتيجة لذلك ، بلغ مقدار معونة الحبوب الغذائية التي تم التعهد بتقديمها حتى منتصف نيسان/ابريل ١٩٨٤ ما مجموعه ٢٫٤ مليون طن ، وهي كمية تتجاوز اجمالي معونة الحبوب الغذائية التي تم توريدها الى هذه البلدان في العام السابق بما يزيد على ٥٠ في المائة .

١١ - ومع ذلك ، تبلغ المعونة الغذائية المطلوبة في الوقت الراهن والتي ما زالت هناك حاجة الى تغطيتها عن طريق تعهدات اضافية ما مقداره ٥٫١ مليون طن ، تشمل ١٩٠٠٠٠ طن لبلدان الجنوب الافريقي التي انتهى عامها التسويقي . وعلاوة على ذلك ، فان ٧٠ في المائة فقط من التعهدات المعروفة المتعلقة بتقديم معونة غذائية للبلدان المتأثرة قد تم الوفاء بها حتى تموز/يوليه ١٩٨٤ . ويتسبب تأخير عمليات توريد الأغذية في مشاكل حرجة بصفة خاصة في كثير من بلدان شرقي افريقيا وجنوبيها ، التي استنفدت تقريبا مخزوناتها من الاغذية نتيجة لتعاقب عامين من الجفاف . ومطلوب أيضا مساعدة طارئة في مجالات مثل المياه والنقل والتوزيع والصحة والتغذية والطاقة والمدخلات الزراعية للموسم الزراعي القادم . ويقدر المبلغ المطلوب بصورة عاجلة لتغطية متطلبات الطوارئ في هذه المجالات بحوالي ٢٢٥ مليون دولار ، على أساس المعلومات الجزئية المتوفرة حاليا .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وكمية المعونة من الحبوب الغذائية التي تحتاج اليها البلدان الافريقية المنكوبة بالجفاف ، والتي تقدر بما يبلغ ٣ر٢ مليون طن ، فضلا عن الكمية التي تم التعهد بها حتى الآن ، تتعلقان فقط باحتياجات تلك البلدان خلال العام التسويقي ١٩٨٣/١٩٨٤ ، وبالنظر الى أن الاحتمالات الراهنة للمحصول القادم سيئة ، فمن المرجح أن يلزم في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ المزيد من المساعدة في مجال المعونة الغذائية . فقد تأثرت المراعي ومحاصيل الحبوب الغذائية نتيجة لعدم سقوط أمطار كافية في جزء كبير من شرق افريقيا خلال الربع الأول من عام ١٩٨٤ ولتأخر سقوط الامطار في كثير من بلدان الجنوب الافريقي . وتتضاعف آثار الأحوال الجوية المعاكسة بسبب العجز في البذور والاسمدة المرتبط بالحاجة الى تكرار عمليات الزرع أثناء موسم الجفاف الماضي ، وتشير التنبؤات الحالية الى أن محصول ١٩٨٤/١٩٨٥ لن يكون أفضل من محصول العام الماضي الا بفارق صغير .

١٣ - ومطلوب ، الى جانب الحاجة العاجلة للمعونة الغذائية ، مساعدة مالية مكملة للجهود المحلية المستمرة وذلك من أجل الاستثمار في انتاج الأغذية ، وتكوين احتياطيات محلية من الأغذية وانعاش المحصول الغذائي ، وتوفير علف الحيوانات ومكافحة الأمراض التي تصيبها ، ومن أجل التدابير المتعلقة بالقطاع الزراعي في مرحلة ما بعد الطوارئ ، وتوفير وسائل نقل وتوزيع اضافية ، وخصوصا في البلدان غير الساحلية . وقد تلقت عملية انعاش انتاج الاغذية والماشية دعما من الأموال التي اتيحت لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي نتيجة لتصفية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لعمليات الطوارئ . الا أن الأموال المتوفرة لهذه الأغراض ما زالت أقل بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات اللازمة . وبصفة خاصة ، فان التمويل المخصص لتنفيذ التدابير الوقائية ، مثل تكوين مخزونات احتياطية من الحبوب الغذائية والبذور ، والمحافظة على مستوى هذه المخزونات ، غير كاف للحيلولة دون احتمال حدوث ازمات في المستقبل القريب .

١٤ - والجهود الاخيرة التي تضطلع بها البلدان الافريقية ذاتها لتحسين امداداتها من الأغذية على الأجل الطويل جهود مشجعة . اذ يعمل الآن ما يزيد على ٣٠ بلدا في المنطقة في صياغة استراتيجيات تتعلق بالاغذية ، بما في ذلك اعادة دراسة سياسات التسعير والائتمان وغيرها من السياسات التي أعاقت في الماضي زيادة الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية . وكان مجلس الاغذية العالمي قد أوصى في عام ١٩٧٩ بوضع استراتيجيات غذائية . ويجرى الآن تنفيذ هذه الاستراتيجيات بمساعدة تقنية ومالية من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووكالات دولية أخرى . ومن المحتمل أن يسهم التنسيق بين المساعدة الخارجية واصلاحات السياسات الوطنية الواردة في هذه الاستراتيجيات الغذائية في التقليل مما قد يكون للانواع التقليدية من المعونة الغذائية الخارجية من آثار جانبية معاكسة على الانتاج المحلي للاغذية .

Digitized by UNOG Library

١٥ - ووفقا لما هو وارد في مفهوم الأمن الغذائي المعادة صياغته والموسع الذى تقوم منظمة الاغذية والزراعة حاليا بتطويره ، يجب اكمال أية تدابير تتخذ على المستوى القطرى ، بوصف ذلك الاساس الذى لا غنى عنه للأمن الغذائي ، بجهود اقليمية وعالمية ، فضلا عن اكمالها بادخال تحسينات على بيئة السياسة الشاملة تهدف الى ازالة العوائق الهيكلية المتأصلة التي تحول دون انتاج مواد غذائية كافية وتوزيعها بطريقة فعالة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - النقد والتمويل ،نقل الموارد بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف

١٦ - يمكن استعادة زخم التنمية في معظم أجزاء العالم النامي اذا ما خفّت بدرجة كبيرة ضغوط موازين المدفوعات والقيود المتعلقة بالسيولة الخارجية . وقد نتجت هذه الصعوبات، الى حدّ بعيد ، عن النضوب المفاجئ في تدفقات رأس المال الخاص ، وحدوث زيادة في التدفقات العامة تعتبر غير كافية على الاطلاق لتعويض هذا الانخفاض . ومن ثمّ فان التدابير الرامية الى ضمان النقل الكافي للموارد الى البلدان النامية تظل قضية ذات أولوية . وبالاضافة الى ذلك ، يستدعي العجز الخطير في السيولة الدولية الذى تواجهه البلدان النامية اتخاذ تدابير متضافرة في المجال النقدى الدولي ، وهي تدابير تجرى مناقشة بعضها بالفعل في صندوق النقد الدولي وغيره من المحافل .

١٧ - وترتبط أهمية خاصة ، في مجال النقد والتمويل ، باتخاذ اجراءات فورية فيما يتعلق بما يلي : زيادة توفير المساعدة الانمائية الرسمية ، لا سيما المقدّمة الى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ؛ وتحسين قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على تقديم موارد مالية اضافية الى البلدان النامية ؛ وايجاد حلول فعّالة لمشكلة الديون ؛ وتحسين السيولة الخارجية للبلدان النامية عن طريق تخصيص حقوق السحب الخاصة ، وغير ذلك من الاجراءات الفورية .

ألف - المساعدة الانمائية الرسمية

١٨ - ركدت تقريبا المساعدة الانمائية الرسمية في وقت تزايد الاحتياجات . ورغم وفاء بعض البلدان فعلا بأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية فيما يتعلّق بالمساعدة الانمائية الرسمية ، أو اقترابها من ذلك ، لا تزال المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من عدد من أكبر المانحين من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أدنى بكثير من الأهداف الدولية المتفق عليها . ومن المهم أن تتحرك هذه البلدان ، فضلا عن المانحين الآخرين الذين لم يفوا بعد بهدف الوصول بالمساعدة الانمائية الرسمية الى نسبة ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلدانهم ، صوب هذا الهدف بسرعة . فمن شأن ذلك أن يوفّر قدرا كبيرا من التمويل الخارجي الاضافي ، لا سيما للبلدان منخفضة الدخل التي تعتمد كثيرا على المساعدة الانمائية الرسمية في تمويل وارداتها الانمائية .

١٩ - وتدعو الاتجاهات الأخيرة في التعاون الانمائي المتعدد الأطراف الى الانزعاج الشديد . فوجود مصاعب في تدبير التمويل اللازم للمؤسسات المختلفة التي تقدم تدفقات تساهلية متعددة الأطراف معناه أن المدفوعات ستميل على الأرجح في المستقبل الى

Digitized by UNOG Library

الانخفاض من حيث القيمة الحقيقية ، بل وحتى من حيث القيمة الاسمية في بعض الحالات . وقد تبدى ذلك بوضوح في اتفاقات التمويل الأخيرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي . وتعدّ المؤسسة الانمائية الدولية التابعة للبنك الدولي أهمّ مؤسسة منفردة تقدّم مساعدة تساهلية متعددة الأطراف . وقد اتفق المانحون على أن اعادة التزويد السابعة المؤجلة للمؤسسة بالموارد ينبغي أن تكون عند مستوى ٩ بلايين دولار لفترة ثلاث سنوات (تبدأ في تموز/يوليه ١٩٨٤) ، وذلك على الاختلاف من الرقم الذى كان هناك اتفاق عليه أصلا في اطار اعادة التزويد السادسة ، وهو ١٢ بليون دولار لفترة ثلاث سنوات (مددت بعد ذلك لسنة رابعة) . وكانت ادارة المؤسسة الانمائية الدولية قد طرحت في الأصل اقتراحا بمستوى للتمويل يبلغ ١٦ بليون دولار ، وأعرب المانحون ، عدا الولايات المتحدة ، عن تأييدهم القوى لاعادة تزويد المؤسسة بموارد تبلغ ١٢ بليون دولار (وهو ما يعادل قيمة اعادة التزويد السادسة) التي اتفق عليها أصلا غير أن الولايات المتحدة قررت أن تساهم بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار فقط سنويا ، وألا تزيد مساهمتها عن ٢٥ في المائة من مجموع التمويل . ونتيجة للاخفاق في الاتفاق على تحقيق زيادة في التمويل بالنسبة لاعادة التزويد السادسة ، والسماح بانضمام الصين الى المؤسسة الانمائية الدولية ، لابد من أن تنخفض المدفوعات المقدمة الى البلدان الأعضاء الأكثر عوزا ، والتي يقع أغلبها في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى (٥) .

٢٠ - ويعزى الى هذا السبب بحث البنك الدولي مع المانحين مسألة امكانية انشاء صندوق تكميلي يستهدف القيام ، لصالح البلدان الأكثر فقرا ، باسترداد الموارد التي كان جميع المانحين في المؤسسة الانمائية الدولية ، عدا الولايات المتحدة ، سيسهمون بها في المؤسسة في اطار اعادة تزويد أكبر ، لكنها حجبت نظرا لاعتبارات تقاسم الأعباء . وسيكون التوصّل الى اتفاق مبكّر بشأن الصندوق التكميلي خطوة هامة الى الأمام . وينبغي على جميع البلدان المانحة أيضا أن تبذل جهودا لزيادة مساهمتها في المؤسسة الدولية بوصف ذلك مسألة ذات أولوية .

باء - التدفقات غير التساهلية من المؤسسات المتعددة الأطراف

٢١ - ان زيادة مشاركة مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف زيادة كبيرة أمر على قدر كبير من الأهمية في ظل المناخ الدولي الراهن ، الذى يتميّز بانخفاض كبير في تواجد المصارف الخاصة في مجال توفير التمويل الخارجي للبلدان النامية . وقد اتخذ البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية مؤخرا تدابير ترمي الى تخفيف مصاعب السداد التي تواجهها البلدان المقترضة . فقد قام كل منها ، على سبيل المثال ، بزيادة نصيبه في

Digitized by UNOG Library

مجموع تمويل المشاريع ، وعجّل بصرف الأموال . كما سعى البنك الدولي ، كجزء من برنامجه للمساعدة الخاصة ، الى التوسّع في اقراضه لأغراض التكيّف الهيكلي ، واقراضه البرنامجي لدعم التعديلات القطاعية .

٢٢ - وأثر هذا الانحراف عن الممارسة السابقة سيتوقف على قدرة البنك الدولي على زيادة تمويله زيادة كبيرة . وتعتبر الزيادة الرأسمالية الانتقائية للبنك الدولي التي ووفق عليها مؤخرا (حوالي ٨ر٤ بليون دولار) خطوة في هذا الاتجاه . وينبغي مواصلة استكشاف طرق أخرى لزيادة موارد البنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف (على سبيل المثال ، زيادات عامة في رأس المال ، أو تغييرات في نسب توجيهية) باعتبار ذلك مسألة عاجلة . وينبغي ملاحظة انه ليس من المرجّح أن تنجم عن التغييرات التي هي قيد النظر أعباء كبيرة على دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو .

Digitized by UNOG Library

جيم - مشكلة الديون

٢٣ - لابد من التوصل الى حلول تتسم بالفعالية والدوام لمشاكل البلدان النامية ذات المديونية الكبيرة ، اذا ما أريد لهذه البلدان ان تعيد تنشيط اقتصاداتها ، وأريد للمجتمع المصرفي الدولي ان يستعيد ثقته في البلدان النامية المقترضة. ولا تزال الحلول التي توصلت اليها البلدان المعنية لمواجهة ازماتها حتى الان ذات طابع مخصص ، كما أنها تميل على وجه الاجمال ، الى ارجاء المشكلة . وتعتبر أسعار الفائدة وما يتصل بها من مصاريف تتعلق باعادة جدولة الديون عالية بصورة غير عادية ، كما تنحو عمليات اعادة الجدولة الى ان تكون لفترات قصيرة نسبيا .

٢٤ - وتبدو الحاجة واضحة الى التوصل الى حل شامل للمشكلة المزدوجة الخاصة بأسعار الفائدة المرتفعة ، وفترات الاستحقاق القصيرة . فبدون حدوث انخفاض كبير في أسعار الفائدة ، تظل الحلول الدائمة لمشكلة الديون هدفا يتعذر تحقيقه وكان بوسع العديد من المدينين تحقيق فوائض تجارية كبيرة لم يسبق لها نظير ، عن طريق ضغط الواردات أساسا . الا ان تكاليف الفائدة العالية امتصت معظم هذه الفوائض ، وفي حالات عديدة امتصتها بالكامل لذلك ، لم تفض حتى جهود التصحيح النشطة الى تحقيق انخفاض كبير في مستويات الديون ، واستمرت الديون الخارجية ، في عدد كبير من الحالات في الزيادة وأدت الزيادة في مستوى أسعار الفائدة الدولية منذ بداية هذا العام ، في البلدان النامية المستوردة لرأس المال في الواقع ، الى اضافة ٨ بلايين دولار تقريبا الى مدفوعات خدمة الدين . ولا شك ان مدفوعات الفائدة الاضافية هذه التي تعادل حوالي ٢ في المائة من حصائل صادراتها ، سوف تؤدي الى زيادة حدة المصاعب الاقتصادية الراهنة لهذه البلدان . وستكون هذه المصاعب خطيرة بوجه خاص في البلدان ذات المديونية الكبيرة التي تمتص مدفوعات الفائدة فيها عادة اكثر من ثلث حصائلها من التصدير .

٢٥ - وقد طرحت مؤخرا بعض المقترحات لمعالجة أسعار الفائدة المرتفعة وعواقبها على البلدان المدينة . ووفقا لاحدى الخطط المقترحة ، اذا ماتجاوزت الأسعار السوقية للفائدة حدا أقصى متفق عليه سلفا ، تجرى رسملة المدفوعات الناتجة عن ذلك . واقترح كذلك ان تخفض المصارف من الفروق في حدود الأسعار التي تحملها على القروض الممنوحة للبلدان النامية ، وأن تلغي رسوم اعادة الجدولة . ومن النهج المكملة لذلك أن يقوم صندوق النقد الدولي بتوفير تمويل ميسر . مشابه لذلك التمويل الذي يقدم عن طريق مرفق التمويل التعويضي الى البلدان التي تتعرض مدفوعاتها الخارجية لضغوط غير متوقعة بسبب الزيادات في معدلات أسعار الفائدة .

٢٦ - ويجب القيام على عجل بدراسة هذه ، وغيرها من المقترحات التي تهدف الى تخفيض تكلفة فائدة الاقتراض الخارجي . ومهما تكن الأساليب التي ستستخدم في نهاية

Digitized by UNOG Library

المطاف لتخفيض أسعار الفائدة ، يجب أن يكون مفهوما بوضوح لدى جميع الأطراف المعنية، أن المستويات الراهنة لأسعار الفائدة لا يمكن ، ببساطة ، تحملها ، كما انها ستؤدي لا محالة الى استفحال مشكلة الديون ومعاودة تهديد استقرار النظام المالي الدولي . ولئن أمكن ايجاد طرق لتثبيت أسعار الفائدة التي تحمل على البلدان النامية المدينة تثبيتا مؤقتا عند أسعار تقل عن المستويات السوقية ، فان اجراء تخفيض دائم في عبء الفائدة ، سيحتاج الى وجود اتجاه حاسم لتخفيض أسعار السوق نفسها . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق ايجاد مجموعة أنسب في السياسات الاقتصادية في المراكز الرئيسية لأسواق رأس المال .

٢٧ - والعنصر الآخر في مشكلة الديون هو ضم تواريخ استحقاقها معا . فجزء كبير من الديون المطلوبة للمصارف الخاصة يتكون من قروض قصيرة الأجل ، وسلف متوسطة الأجل ، حل الان موعد استحقاقها . ولا تزال صعوبات خدمة الديون تعالج ، حتى وقتنا الحاضر ، على أساس تناولها حالة بحالة ، في كل بلد على حدة . ورغم وجود حالات تتعلق بترتيبات تشمل عدة سنوات ، فلا تزال هذه الحالات قليلة . لذلك ، من الضروري ايجاد اطار سليم وشامل لتحويل الديون التي حانت مواعيد استحقاقها الى صكوك دين طويلة الأجل . ويمكن ان تمثل مشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اسهاما هاما في هذا الصدد . وقد قدمت عدة مقترحات في هذا الشأن بالفعل (٦) وسيكون اتخاذ اجراء في هذا الشأن خطوة هامة نحو تخفيف مشاكل المدفوعات في البلدان المدينة ، وسيساعد ايضا على تخفيف الضغوط على النظام المالي الدولي .

٢٨ - وقد وصلت نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصائل الصادرات في بلدان عديدة الى مستويات لا يمكن تحملها . ونتيجة لذلك ، تعين على هذه البلدان أن تجري تخفيضات حادة في الواردات الحقيقية . وحتى يمكن السماح للبلدان ذات المديونية الكبيرة باستئناف الاستيراد عند مستويات تتيح لها نموا اقتصاديا حقيقيا ، يمكن ايضا النظر بجدية في المقترحات التي قدمت مؤخرا بالحد ، في أي سنة معينة من حصة مدفوعات الدين من حصائل الصادرات .

دال - توزيع حقوق السحب الخاصة ، وغيره من الاجراءات في ميدان النقد الدولي

٢٩ - على الرغم مما تعانيه معظم البلدان النامية من مشاكل واضحة في السيولة الدولية ، لم يتسن حتى الان الاتفاق على توزيع حقوق السحب الخاصة خلال الفترة الاساسية الرابعة . ومن شأن التوزيع العاجل والواقعي أن يساعد على اعادة بناء مستويات الاحتياطي

Digitized by UNOG Library

المستنزف في البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، دون ان تشترط عليها تحقيق فوائض اكبر في الحسابات الجارية ، أو اجبار المصارف التجارية الدولية على زيادة قروضها غير الطوعية(٧) . ويحبذ معظم أعضاء اللجنة المؤقتة الان اجراء التوزيع(٨) . وينبغي ملاحظة ان توزيع حقوق السحب الخاصة ليس من المحتمل ان يؤدي الى التضخم . وعلى العكس من الأشكال الأخرى لتراكم الاحتياطي ، لا يؤثر توزيع حقوق السحب الخاصة بالضرورة على القاعدة النقدية ، نظرا لانها تزيد من الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها المصارف المركزية دون اى زيادات مناظرة في الأصول النقدية للقطاع الخاص (٩) .

٣٠ - ان الجمع بين الزيادات في الحصص ، بموجب الاستعراض العام الثامن للحصص، وبين التخفيض الاخير في حدود السحب المعبر عنه في شكل مضاعفات للحصص لم يغير تقريبا من الاستفادة الفعلية لمعظم البلدان النامية من موارد الصندوق ، في وقت يعتبر تمويل موازين المدفوعات فيه بالغ الاهمية . لذلك ينبغي النظر على وجه السرعة في تقديم موعد الاستعراض العام التاسع للحصص المقرر القيام به في عام ١٩٨٦ . ويمكن في الوقت ذاته اعادة النظر في الحاجة الى الشروط التي صارت في الواقع أكثر صرامة خلال السنوات الأخيرة ، لتشمل تعديلات تتعلق بجانب العرض ، الذى يحتاج لمصروفات استثمارية كبيرة ، وحتى يمكن أخذ الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ، وأثرها على البلدان المقترضة في الاعتبار . وفي الواقع ، فان الأداء الجيد لعدد معين من البلدان الاسيوية في بداية الثمانينات يعزى جزئيا الى توفر التمويل لموازين المدفوعات ، الذى قدمه بصورة رئيسية صندوق النقد الدولي ، بموجب شروط شملت الاعتبارات الخاصة بجانب العرض. وقد وفر مرفق الصندوق الموسع جانبا هاما من هذا التمويل (١٠) وأحد الطرق لتوفير قدر أكبر من تدفق التمويل الميسر للبلدان النامية التي تعاني من صعوبات مؤقتة ويمكن التغلب عليها في موازين مدفوعاتها ، يتمثل في توجيه حصة أكبر من الموارد عن طريق مرفق التمويل التعويضي . ولتحقيق هذه الغاية ، فان المبالغ التي تسحب من مرفق التمويل التعويضي يمكن تعديلها بالزيادة بالنسبة الى الحصة . ويمكن لسياسات الاقراض أن تكون كذلك أكثر حساسية للطابع طويل الاجل لعمليات التكيف التي تتضمن تعديلات هيكلية في جانب العرض من الاقتصاد . وقد عول الصندوق بشكل كثيف في السنوات الاخيرة على ترتيبات الاحتياطي ، التي تتميز في جوهرها بقصر الاجل. ومن الواضح ان خطورة وطابع المصاعب الحالية في موازين المدفوعات تتطلب استخدام مرفق الصندوق الموسع بدرجة أكبر . ومن المستصوب ، في هذا الصدد ، التوسع في استخدام الترتيبات الموسعة ، واعتماد ترتيبات الاحتياطي الذى يتجاوز فترة العام الواحد في العادة ، على النحو الذى نص عليه أصلا في قرار المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨١ ، الذى أوجد سياسة الاستفادة الموسعة .

Digitized by UNOG Library

٣١ - وقد دفع تزايد عدم استقرار النظام النقدى والمالي الدولي ببعض مجموعات الدول الى الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل . وتوجد حاجة للاتفاق المبكر على تحديد المجالات التي سيجرى فيها اجراء التعديلات أو الاصلاحات ، كما سيؤدى تعريف نطاقها الى ارساء الأساس لهذا المؤتمر . ومن شأن ظهور دلائل على وجود ارادة سياسية للتغلب على المشاكل الراهنة ، أن يساعد على تعزيز الثقة في مستقبل الاقتصاد العالمي . وقد تسهم الثقة المعززة في الاسراع باعتماد سياسات اقتصادية داخلية منشطة بقدر أكبر في البلدان الاوروبية ، وبتقليل الحاجة الى اللجوء الى المزيد من تكثيف تدابير التكيف الانكماشية في عدد كبير من البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

رابعا - التجارة والمواد الخام ، بما في ذلك حرية وصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق والعمل العاجل في مجال السلع الاساسية

٣٢ - تعد زيادة حصائل الصادرات أمرا جوهريا للتخفيف من حدة القيود المفروضة على النقد الاجنبي . وعلى وجه الخصوص ، يتعين على البلدان المثقلة بالديون خلق فائض تجاري متزايد اذا كان لها أن تخفض مستوى ديونها . وبالنظر الى ان التخفيضات في واردات تلك البلدان قد بلغت الآن حدا من المرجح ان يتعذر عليها تحمله اذا تجاوزته ، فان أية زيادة أخرى في فائض التجارة والحساب الجاري يتعين أن تنشأ من الصادرات .

٣٣ - وفي الأجل القريب ، ستعتمد حصائل صادرات البلدان النامية الى حد كبير على أسعار السلع الاولية وعلى قدرتها على الاستمرار في زيادة حجم صادراتها من كل من السلع المصنعة والسلع الاولية التي يتأثر الكثير منها بالتهديدات والاجراءات الحمائية في البلدان الصناعية الرئيسية .

٣٤ - ومنذ نهاية عام ١٩٨٢ ، أخذت اسعار السلع الاولية التي تصدرها البلدان النامية اتجاها صعوديا بصفة عامة، الامر الذي قد يستمر لبعض الوقت في المستقبل القريب . بيد ان أسعار كثير من السلع الاساسية ، ولا سيما بين المعادن ، لم يطرأ عليها تغير يذكر ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى تراكم المخزون وزيادة طاقة الانتاج زيادة مفرطة لم يستوعبها الانتعاش في مراكز الاستهلاك الرئيسية . واذا أخذنا في الاعتبار التحسن المتواضع نسبيا الذي طرأ على أسعار المواد الخام خلال الانتعاش الحالي ، فان تجدد أي ضعف في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية سيؤدي الى نتائج مدمرة للبلدان التي تنشأ حصائل صادراتها من المواد الخام في المقام الاول .

٣٥ - وهكذا ، فان من الجوهري القيام في الوقت الحاضر بتعزيز الآليات الدولية المتفق عليها لتدعيم اسعار السلع الاولية . ومن الامور المثيرة للقلق عدم قيام عدد كاف من البلدان بالتصديق على انشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية الذي تم التوصل الى اتفاق بشأنه منذ عدة سنوات ، وذلك لتمكينه من بدء عملياته . وحتى اوائل حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، كان قد صدق على الاتفاق ٧٥ بلدا ووقعه ١١٠ بلدان . والامل معقود على قيام البلدان التي لم تستكمل بعد اجراءاتها في هذا المجال بالتعجيل بذلك الآن لكي يدخل الصندوق المشترك حيز التشغيل في أقرب وقت ممكن . ويقتضي دخوله حيز النفاذ تصديق ٩٠ دولة يعزى اليها ثلثا رأس مال الصندوق المساهم به مباشرة والبالغ ٤٧٠ من ملايين الدولارات .

../..

Digitized by UNOG Library

٣٦ - كما ينبغي أن يعتبر وضع اتفاقات سلعية جديدة وتعزيز الاتفاقات القائمة ، على النحو المتوخى في البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، مجالا من المجالات التي تعطى فيها الاولوية لاتخاذ اجراءات دولية . وتجرى المفاوضات المتعلقة باتفاقات الاسعار الدولية القائمة بشأن الكاكاو والسكر تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . بيد ان الاتفاقات السلعية الدولية الجديدة قد استبعدت ترتيبات تثبيت الاسعار الا فيما يتعلق بالمطاط الطبيعي . وفيما يتعلق بسلع اساسية عديدة أخرى ، مثل النحاس ، والقطن ، والشاى ، والالياف الصلبة ، لم تقدم المناقشات بعد أساسا يجرى عليه التفاوض بشأن اتفاقات تثبيت الاسعار . وثمة اتجاه يبرز على ما يبدو نحو وضع اتفاقات وترتيبات تتعلق باتخاذ تدابير غير سعرية وذلك اساسا في مجالات البحث والتنمية وتنشيط السوق . وفي حين يتعين الترحيب باحراز تقدم في هذه النواحي ، فانه لا ينبغي السماح لهذا التقدم بأن يحل محل الجهود الرامية الى تحقيق توافق في الآراء بشأن سبل تثبيت الاسعار .

٣٧ - وفي الدورة السادسة للاونكتاد ، طرح اقتراح بانشاء مرفق تمويل تكميلي يمكن أن يعوض البلدان عن النقص في حصائل الصادرات من كل سلعة اساسية . وسيقوم فريق خبراء بدراسة الاقتراح في الاونكتاد بصورة أكثر دقة وسيرفع تقريرا بذلك الى مجلس التجارة والتنمية بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

٣٨ - وعلى عكس التوقعات وعلى الرغم البيانات المتكررة المتعلقة بالسياسة العامة ، لم تخف حدة النزعة الحمائية خلال الانتعاش الحالي في البلدان الصناعية ، بل هناك دلائل تشير الى تزايد النزعة الحمائية(١١) . وقد اتخذت في الآونة الاخيرة خطوات معينة لتحسين البيئة التجارية ، ولا سيما المقرر الذى اتخذه وزراء البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بتقديم تاريخ سريان جميع تخفيضات التعريفات المقررة لعام ١٩٨٦ عاما واحدا ، أى الى اوائل عام ١٩٨٥ ، وذلك وفقا لما انتهت اليه جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وفيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية التي تمثل الآن قيدا على صادرات البلدان النامية أكثر فعالية من التعريفات ، لم تبذل جهود كافية لتنفيذ الالتزام ، بالتوقف عن استحداث تدابير جديدة والحد من التدابير القائمة ، وهو الالتزام الوارد في الاعلان الوزارى الذى اعتمدته الاطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ (١٢) .

٣٩ - وفي هذا المجال ، تدعو الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل . ويتضمن التقرير الشامل للامين العام عن استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية توصيات محددة في هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد (١٣) . ويمكن للبلدان التجارية الكبرى أن تعرب عن التزامها بالبدء في عملية ازالة الحواجز التجارية القائمة وتعزيز النظام التجاري الحر باتخاذ اجراءات في المجالات ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية . ويمكن أن تتضمن هذه الاجراءات الاتفاق على شروط وقائي ، وبدء عملية الانهاء التدريجي لترتيبات الالياف المتعددة ، وبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف للقيام على وجه التحديد بمعالجة قضايا مثل الحواجز غير التعريفية والتجارة في المنتجات الزراعية .

٤٠ - وجرت مناقشة مثيرة بشأن الشرط الوقائي لمجموعة غات . وتركز الخلاف حول الحق - الذي تؤيده بلدان صناعية معينة - في اختيار موردين محددين لاتخاذ اجراء وقائي حيالهم ، ولا يمكن أن يكون هناك شك في تعذر السماح باتخاذ اجراءات تمييزية في اطار قواعد مجموعة غات . ويمكن للبلدان الصناعية أن تدلل بوضوح على استعدادها لتحويل تعهداتها التجارية المتكررة الى اجراءات محددة بموافقتها على شرط وقائي غير تمييزي وواضح وعادل . ويمكن ضمان وضوح هذا الشرط بتطبيق تعريفات مؤقتة ، بدلا من الحواجز غير التعريفية ، لتحقيق أغراض الوقاية . وبالاضافة الى ذلك ، يتطلب الشرط الوقائي تحديد الظروف التي يسمح في ظلها باتخاذ اجراءات وقائية ، والنص على الغاء القيود وتعويض الاطراف المتضررة .

٤١ - كما ان الخطوات التي تتخذ تجاه تفكيك ترتيبات الالياف المتعددة في نهاية الامر وتحويلها الى اجراءات وقائية عادية في نطاق مجموعة غات من شأنها أن تحسن البيئة التجارية وتعيد الثقة في الالتزام باتباع نظام تجاري حر . ومن المرجح ان تستفيد البلدان النامية استفادة كبيرة من تحرير تجارة المنسوجات . وقد اضحى عدد كبير من المستجدين في مجال تصدير المصنوعات الآن في وضع يمكن أن يصبحوا فيه موردي منسوجات وملابس قادرين على المنافسة .

٤٢ - كما ان اتخاذ اجراء مبكر فيما يتعلق بالحواجز التعريفية وغير التعريفية في السلع الزراعية سيكون له أهمية كبيرة لدى البلدان النامية . وتكاد جميع البلدان التجارية الكبرى تفرض قيودا على تدفق السلع الزراعية عبر الحدود الوطنية باستخدام وسائل شتى ، بما في ذلك التعريفات والحصص المتغيرة . وقد ظهر اتجاه مزعج بصفة خاصة في السنوات الاخيرة يتمثل في زيادة اللجوء الى اعانات التصدير ، ومن ثم الاضرار بقدرة البلدان النامية على التنافس في أسواق الغير . وقد أسفر الاجتماع الوزاري المعقود في عام ١٩٨٢ عن قيام مجموعة غات بانشاء لجنة الزراعة التي شرعت في دراسة السياسات الزراعية

Digitized by UNOG Library

الداخلية والتدابير التجارية المؤثرة على حرية الوصول الى الاسواق والتنافس في التصدير . والأمل معقود على أن يؤدي عمل هذه اللجنة الى اتخاذ خطوات محددة لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية .

٤٣ - وأخيرا ، فان بدء جولة مفاوضات متعددة الاطراف موجهة على وجه التحديد الى قضايا رئيسية معلقة ، ولا سيما الحواجز غير التعريفية والتجارة في المنتجات الزراعية يمكن أن يعزز الارادة السياسية لمقاومة التحديات الحمائية الجديدة والعمل من أجل التوصل الى التزام محدد الوقت للقضاء على الحواجز التجارية القائمة .

Digitized by UNOG Library

خامسا ـ تنمية موارد الطاقة بالبلدان النامية

٤٤ـ يمكن توقع حدوث زيادة كبيرة ، على المدى الطويل ، في طلب البلدان النامية للطاقة التجارية . ومن المحتم ان يؤدى النمو في السكان واستمرار التصنيع والتحضر وتزايد الاستعاضة بمواد الوقود السائلة عن مواد الوقود السريعة النضوب، مثل الخشب وفضلات الحيوانات ، الى زيادة الطلب على الطاقة التجارية ، ولا سيما مواد الوقود السائلة . وفي الوقت الذى يتوقع فيه ان يكون معدل نمو استهلاك الطاقة في البلدان النامية خلال الفترة المتبقية من الثمانينات اكثر انخفاضا بدرجة ملحوظة عما كان عليه في فترة العقدين الماضيين ، ستكون الاحتياجات كبيرة رغم ذلك وقد تؤدى الى اضافة اعباء جديدة الى اسواق الطاقة في العالم في الجزء الاخير من هذا العقد . وتضفي فترات الاعداد الطويلة لمشاريع استثمار الطاقة طابعا من الالحاح على الاجراءات المتخذة في هذا المجال . وستمكن التدابير العاجلة ، التي تستهدف زيادة امدادات الطاقة في البلدان المستوردة لها ، هذه البلدان من تحقيق وفورات كبيرة في العملة الاجنبية في المدى المتوسط ومن احراز تقدم كبير في مجال التحول من مصادر الطاقة التقليدية الى مصادرها التجارية قبل نهاية هذا العقد .

٤٥ـ ويستلزم التخطيط من اجل الوفاء باحتياجات الطاقة في البلدان النامية التنمية السريعة لمصادر الطاقة المحلية في تلك البلدان ، بما في ذلك الطاقة التقليدية والمتجددة . وفي حين يحتاج كل بلد لوضع خطته وبرنامجه في مجال الطاقة وفقا لاهدافه واولوياته الانمائية ، ينبغي توجيه هذه التدابير نحو الهدف الشامل المتمثل في التنويع للتوصل الى نموذج للعرض والطلب يكون اكثر توازنا ، استعدادا لتحول الطاقة في النهاية الى مصادر بديلة غير تقليدية جديدة ومتجددة . وعلى النحو الذى جرى تاكيده في برنامج العمل الخاص بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الذى اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المنعقد في نيروبي في عام ١٩٨١ ، يمكن للتخطيط المبكر ان يلعب دورا هاما في تحقيق هذا التحول (١٤) .

٤٦ـ ومن اللازم ، في هذا الصدد ، بذل جهود نشطة على الصعيد الوطني لزيادة تعبئة الموارد المالية وغيرها من اجل تنفيذ برنامج العمل . وثمة ادراك ايضا بانه ينبغي تعزيز هذه الجهود بما يكفي من الموارد المالية الدولية العامة والخاصة. وهناك حاجة خاصة الى تمويل اضافي للوفاء بالاحتياجات المتزايدة الخاصة باجراءات الدعم وانشطة ما قبل الاستثمار المتعلقة بتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية ، كما اوصت بذلك اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دورتها الثانية (المعقودة في الفترة من ٢٣ نيسان/ابريل الى ٤ أيار/مايو ١٩٨٤) (١٥) .

../..

Digitized by UNOG Library

٤٧- وبصفة عامة ، لا تتلقى البلدان النامية التي تعوزها الطاقة مستوى الاهتمام الذى تتطلبه امكانات مواردها ، فيما يتعلق بجهد استكشاف النفط ، اذا قيست هذه الامكانات ، مثلا ، بعدد الكيلومترات المربعة من أحواض الترسيب غير المستكشفة نسبيا . كما ان البلدان النامية المنتجة للغاز الطبيعي قد حيل بينها وبين زيادة معدلات انتاجها الى مستويات تتناسب مع مواردها ، بسبب عدم وجود الهيكل الاساسي للتوزيع المحلي اللازم للاستهلاك المحلي للغاز وبسبب التكاليف الاستثمارية التي ينطوى عليها انشاء خطوط انابيب لمسافات طويلة . ومافتئ القيد الاكثر الحاحا على توسيع الاستثمار الحقيقي متمثلا في صعوبة تمويل المشاريع المطلوبة . والاموال التي تجمع محليا توزع بالضرورة على الكثير من الاهداف الانمائية ، ولم يحدث نمو للتمويل الخارجي بسرعة تكفي لزيادة امكانية انتاج الطاقة بمعدل يتناسب مع الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة منها . وبذلك فان مسالة تمويل تنمية موارد الطاقة بالبلدان النامية من خلال قنوات مثل المؤسسة الفرعية للطاقة التابعة للبنك الدولي هي مسالة لها أهمية كبرى لتلك البلدان . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت مقترحات بالنظر في وسائل واليات اخرى مثل انشاء وكالة تأمين متعددة الأطراف وصندوق دولي لتنمية الطاقة لتشجيع الاستثمار الرأسمالي المطلوب في قطاع الطاقة بالبلدان النامية(١٦) . وتوجد حاجة ماسة كذلك الى تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية في مجال تنمية موارد الطاقة بها ، ولاسيما ما يتعلق منها بالتحول من المصادر التقليدية الى تشكيلة من موارد الطاقة تكون أكثر تنوعا .

سادسا - تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

٤٨- تحتل اقل البلدان نموا مكانة بارزة بين البلدان النامية التي تأثرت على نحو خاص بالظروف الاقتصادية المعاكسة التي سادت في السنوات الأخيرة . وقد حدث ، في اقل البلدان نموا ، بصفة عامة ، هبوط فعلي في دخل الفرد خلال كل سنة من سنوات هذا العقد . وبالاضافة الى ذلك ، تقع غالبية هذه البلدان في افريقيا جنوبي الصحراء ، وعلى ذلك فقد اشتد تأثرها بأحوال الجفاف السائدة في هذه المنطقة . وثمة اعتراف عام ايضا بأن السياسات الاقتصادية الموجهة نحو القطاع الزراعي قد اتسمت بعدم الملاءمة وساهمت في ايجاد اتجاهات طويلة الاجل غير مرضية في مجال انتاج الأغذية .

٤٩- وكما ذكر اعلاه ، توجد بلدان كثيرة ، ولاسيما في افريقيا ، آخذة في اعادة توجيه سياساتها الانمائية ، ويجرى ايلاء اهتمام خاص الى القطاع الزراعي . وقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة الى دعم الجهود الانمائية للبلدان الاقل نموا من خلال تدابير خاصة ، وردت في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ،

Digitized by UNOG Library

الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني باقل البلدان نموا الذى انعقد في باريس في عام ١٩٨١ (٤) ، وقد نص هذا البرنامج على ان تخصص معظم البلدان المانحة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا ، على أن يضاعف مانحون آخرون مستوى هذه المساعدة . ومن المتوقع ان تؤدى هذه الجهود الى مضاعفة مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى هذه البلدان بحلول عام ١٩٨٥ . ولن يتحقق الوفاء بهذه الاهداف اذا بقيت السياسات والاتجاهات القائمة دون تعديل . وتوجد بالطبع اختلافات كبيرة في اداء البلدان المانحة كل على حدة . وثمة بلدان خمسة (بلجيكا والدانمرك والسويد والنرويج وهولندا) قد تجاوزت بالفعل هذا الهدف ، في حين ان نسب المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي ، في بلدان اخرى ، تبلغ ٠,٥ في المائة او دون ذلك . ونظرا للحالة الاقتصادية المقلقة السائدة في اقل البلدان نموا ، ينبغي لاى برنامج للتدابير الخاصة ان يشدد بالضرورة على الالتزام بالعمل لزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية من جانب المانحين الذين لم يوفوا بعد بهذا الهدف .

٥٠ - وقد ازداد عبء الدين باقل البلدان نموا على نحو سريع في السنوات الاخيرة . وحيث ان معظم هذه البلدان لا تستطيع الوصول الى اسواق راس المال العالمية ، فان معظم ديونها مستحقة لدائنين رسميين . ورغم ان بعض المانحين قد اتخذ بعض التدابير لتخفيف عبء الديون على اقل البلدان نموا ، فقد استمرت مستويات الدين في الارتفاع ، كما ان اعباء خدمة الدين تزيد من صعوبات موازين المدفوعات ببلدان عديدة . ومن ثم تبرز اهمية قيام البلدان المانحة ، التي لم تنفذ بعد على نحو كامل سريع الالتزامات المتعهد بها في قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ-٩) المؤرخ في ١١ اذار/مارس ١٩٧٨ والتي تقضي بتعديل شروط قروض المساعدة الانمائية الرسمية الموجهة لاقل البلدان نموا باثر رجعي او باتخاذ غير ذلك من التدابير المماثلة لتخفيف عبء الدين ، بتنفيذ تلك الالتزامات .

٥١ - وحيث ان حصيلة الصادرات باقل البلدان نموا تتركز الى حد كبير في السلع الاولية ، فان التصديق المبكر على الصندوق المشترك ، واحراز التقدم في العناصر الاخرى للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية سيعودان بفائدة كبيرة على هذه المجموعة من البلدان . وبالاضافة الى ذلك ، فان التدابير الرامية الى التخفيف من اثار الجفاف في افريقيا جنوبي الصحراء وتحسين القدرة على انتاج الاغذية بهذه المنطقة لها اهمية خاصة لاقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي

(١) للاطلاع على تحليل للحالة والاحتمالات الحالية بالبلدان النامية ، انظر " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٤" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.84.II.C.1) .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥—٢٠ .

(٣) ترد مجموعة شاملة من التوصيات في مجال السياسة بالنسبة للفترة المتبقية من العقد في " استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير الامين العام " (A/39/115-E/1984/49) ، المؤرخ في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٤ ، الفصل الثالث . كما قامت اخيرا لجنة التخطيط الانمائي بتقديم توصيات محددة تتناول الازمة الانمائية (انظر " ازمة ام اصلاح : تحطيم معوقات التنمية " (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 84.II.C.4)) .

(٤) انظر " تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا ، باريس، ١—١٤ ايلول /سبتمبر ١٩٨١ " (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الباب الأول ، الفرع ألف .

(٥) ترد مناقشة مستفيضة لاثار التجديد السابع لموارد المؤسسة الانمائية الدولية بمبلغ ٩ ملايين من الدولارات في " تقرير الرئيس الى لجنة التنمية عن قضايا التنمية الحالية " تقرير رئيس البنك الدولي (واشنطن العاصمة ، ٢٦ اذار/مارس ١٩٨٤) ، ص ١٣—١٧ .

(٦) ورد موجز لبعض هذه الاقتراحات في " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٣ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.1) ، ص ٢٧ و ٢٨ .

(٧) جون وليامسون ، " توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ؟" ، تحليلات السياسة في الاقتصادات الدولية رقم ٧ (واشنطن العاصمة ، معهد الاقتصادات الدولية ، اذار/مارس ١٩٨٤) ، ص ٢٤ .

(٨) بلاغ صحفي للجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ، بلاغ صحفي رقم ٨٤/٨ ، ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٤ .

(٩) وليامسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ . بغية تأمين الابقاء على جزء كبير من مخصصات حقوق السحب الخاصة كارصدة احتياطية بدلا من استخدامها في التمويل العادي للقروض ، اقترح وليامسون اعادة ادخال شرط اعادة التشكيل ، ولكن على مدى فترة اطول مما سبق (ص ٣٨—٤١) .

../..

Digitized by UNOG Library

(١٠) انظر " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٤ "، ص ٨-١١.

(١١) للاطلاع على مناقشة للتدابير الاخيرة في السياسات التجارية ، انظر " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٤ " ص ٣٧-٤٠ ، وانظر ايضا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، " التوقعات الاقتصادية " ، تموز/يوليه ١٩٨٤، ص ١٢ و ١٣ .

(١٢) وثيقة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ") L/5424 ، المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ .

(١٣) " استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير الأمين العام " (A/39/115-E/1984/49) ، الفقرات ٤٦-٦٥.

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠-٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(١٥) " طرق ووسائل اضافية لتعبئة الموارد لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : تقرير الأمين العام " (A/AC.218/7) ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٦) " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : مذكرة من الأمين العام " (E/1983/91) ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، و " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير الأمين العام " (A/39/420) .

Digitized by UNOG Library